مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

انضمام دول الخليج العربية للتكتلات الإقليمية والدولية: ضرورة أم اختيار؟

من إعداد يوسف كامل خطاب
باحث بمركز الخليج للأبحاث (المملكة العربية السعودية)

تعد التكتلات الاقتصادية، هي أفضل السبل المتاحة للتعاون الإقليمي والدولي، وخصوصًا في أوقات الأزمات والتغيرات الحادة؛ وغالبًا ما يكون التكتل الاقتصادي هو المدخل إلى التكتل الاستراتيجي الشامل لكل مجالات التعاون بين أعضائه.

وانطلاقًا من أهمية انضمام الدول إلى التكتلات في ظل الكوارث والأزمات والتغيرات والتوترات التي تجتاح العالم، تطرح هذا الورقة موضوع: (انضمام دول الخليج إلى التكتلات الإقليمية والدولية)، ويتم الطرح من خلال الإجابة عن عدد من التساؤلات، وهي: هل دول الخليج العربية في حاجة إلى الانضمام إلى إقليمية أو دولية؟ وما هي أفضل التكتلات ــ الإقليمية والدولية ــ التي يمكن لدول الخليج العربية الانضمام إليها؟ وماهي المكاسب التي ستعود عليها من ذلك؟ وما هي العقبات والتحديات التي تقف دون تحقيق هذه الغاية؟

حاجة دول الخليج العربية إلى الانضمام للتكتلات الإقليمية والدولية

يستطيع المتابع للتطورات والتغيرات الدولية والإقليمية المتلاحقة أن يرجح حاجة دول الخليج العربية إلى التكتلات الإقليمية والدولية، وذلك لاعتبارات عديدة، منها:

١. أن ما يشهده العالم من تطورات وتغيرات وتحولات وأزمات ــ سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وأمنية، وتقنية، ومعلوماتية... وغيرها ــ أكبر من أن تتحمله دول الخليج العربية مجتمعة، سواء من خلال مجلس التعاون الخليجي، أو جامعة الدول العربية، ناهيك عن أن تتحمله كل دولة منفردة، وهو ما يجعل الانضمام إلى تكتلات ــ إقليمية أو دولية ــ أكثر اتساعًا وأعلى قدرة على تقديم الدعم، ضرورة هامة وملحة.

٢. أن التكتلات الحالية التي تضم دول الخليج العربية، والمتمثلة في: (جامعة الدول العربية) و(مجلس التعاون الخليجي)، في حاجة إلى الانضمام إلى تكتلات ــ إقليمية وعالمية ــ أقوى أداءً، وأوسع نطاقًا، للاستفادة منها في تطوير أداء المنظمتين الخليجية والعربية، وتوسيع دائرة العلاقات الاقتصادية مع الدول الإقليمية والعالمية.

٣. إن ما تحقق من إنجازات اقتصادية عبر مجلس التعاون حتى الآن ــ رغم كثرتها وأهميتها ــ لم ترفع مؤشرات التكامل التجاري؛ ومستوى التجارة البينية الخليجية؛ ومجالات الاستفادة من ارتفاع عوائد الصادرات النفطية؛ ومستوى التنويع الإنتاجي في دول المجلس؛ وهي الأسباب التي جعلت دول المجلس تتجه نحو الأسواق الخارجية، لارتفاع الطلب على السلع المستوردة، مما أدى إلى تسرب جزءًا كبيرًا من الأموال الخليجية إلى الخارج. وعليه فإن الانضمام إلى تكتلات اقتصادية ــ إقليمية ودولية ــ سيجعل انتقال الأموال الخليجية إليها، لزيادة مستوى التكامل الاقتصادي معها، وليس لسداد قيم ما يتم استيراده منها.

٤. الانضمام إلى أي من التكتلات الإقليمية أو الدولية، لا يتطلب الانسلاخ أو الخروج من التكتلات التي تنضم إليها الدول الخليجية حاليًا، بل يمكن أن يكون الانضمام إلى التكتلات الأكبر والأوسع من خلال تكتلاتها الحالية، وهذا مما يمنحها ثقلًا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وأمنيًا عند انضمامها للتكتلات المرتقبة، مثلما تمنح الشراكة الاستراتيجية بين دولتين أو أكثر وضعًا مميزًا وتفاهمًا أعمق عند انضمامهما لتكتل أكبر.

٥. يوجد لدى الدول الخليجية القدرة الاقتصادية التي تؤهلها للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية القائمة، وخصوصًا التكتلات التي لا تشترط النطاق الجغرافي أو الثقافي كعامل رئيس من عوامل الانضمام إليها، بل يمكن أن تضم في عضويتها اقتصادات متنافسة أو متكاملة، وليست بالضرورة متجاورة جغرافيًا، وقد تكون غير متجانسة ثقافيًا أو لغويًا، كالتكتلات الاقتصادية الحديثة التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية.

٦. إن الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية يعد استكمالًا لما بدأته دول الخليج العربية بعامة، والمملكة العربية السعودية بخاصة من العام ٢٠١٥م، من تنويع وتوازن في العلاقات الاستراتيجية الإقليمية والدولية؛ وقد أكدت دول المجلس على هذا الأمر في القمة الخليجية (٤١) التي استضافتها مدينة (العلا) السعودية يناير ٢٠٢١م، بالنص في البيان الختامي للقمة على: «تعزيز الدور الإقليمي والدولي للمجلس من خلال توحيد المواقف السياسية وتطوير الشراكات الاستراتيجية بين مجلس التعاون والدول والمجموعات والمنظمات الإقليمية والدولية بما يخدم المصالح المشتركة».

التكتلات التي يمكن لدول الخليج العربية الانضمام إليها:

يتمحور مستقبل العالم الاقتصادي ــ وفقًا لآراء الكثير من الاقتصاديين ــ حول كل من: الصين وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث تشكل دول هذه المجموعة رافعة اقتصادية جديدة، ستغير الخريطة التقليدية المعروفة للعالم الاقتصادي، وستؤثر سلبًا على الولايات المتحدة وأوروبا. وعليه يمكن القول إن أفضل التكتلات التي يمكن أن تنضم إليها دول الخليج، هي التكتلات التي تشارك فيها تلك الدول، وأهمها:

١. تكتل دول جنوب شرق آسيا ــ الآسيان (ASEAN)

تأسس هذا التكتل عام ١٩٦٧م، من ست دول آسيوية هي: (تايلاند، وسنغافورة، وماليزيا، وبروناي، وإندونيسيا، والفلبين)، كحلف مضاد للشيوعية، ولكنه تحول إلى تكتل اقتصادي، وشرع أبوابه ليضم المزيد من الأعضاء؛ فضم بروناي عام ١٩٨٤م، وفيتنام عام ١٩٩٥م، ولاوس وميانمار عام ١٩٩٧م؛ وفي عام ١٩٩٩م أكمل التكتل أعضاءه العشر بانضمام كمبوديا.

وسرعان ما أخذ دور التكتل يتزايد في التجارة الدولية، فبلغت صادراته حوالي

5. 11% من إجمالي الصادرات العالمية، بعد أن كانت لا تمثل سوى 3%، وحوالي 18% من إجمالي صادرات الدول النامية؛ نظرًا لما تتميز به دوله من مزايا عديدة، منها: قدراتها الاقتصادية العالية، وموقعها الجيوسياسي الهام المتاخم لبحر الصين الجنوبي، ونموها المتصاعد في مجالي التقنية والتجارة الإلكترونية.

وبناءً على ما حققه التكتل من وضع اقتصادي دولي، سعى المجلس الوزاري لدول الخليج العربية، مارس ١٩٨٦م، إلى إجراء اتصالات أولية مع دوله، لبحث إمكانية بدء اتصالات استطلاعية معها.

وتتابعت الاتصالات واللقاءات منذ ذلك الحين بين (مجلس التعاون الخليجي) و(الآسيان) كان آخرها في سبتمبر 2019م، وأسفرت عن توقيع ثلاث دول خليجية، هي: الإمارات وقطر وعمان، على معاهدة صداقة وتعاون مع دول الآسيان، في فبراير ٢٠٢٢م، لتوطيد علاقاتها، ولتطوير وزيادة أوجه التعاون بينها وبين دول التكتل في شتى المجالات.

٢. تكتل البريكس:

تأسس تكتل البريكس في سبتمبر عام ٢٠٠٦م، تحت اسم (البريك) اختصارًا لأسماء الدول الأربع المؤسسة له حينها، وهي: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين؛ وعندما انضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة في أغسطس ٢٠١٠م، أضيف إلى اسم المجموعة حرف السين لتصير (البريكس).

ومنذ انعقاد القمة الأولى، تتناوب الدول الأعضاء على استضافة القمم المتعاقبة في شهر يونيو من كل عام، وصولًا إلى القمة (١٤) للمجموعة، التي استضافتها الصين ــ عبر الفيديو ــ يوم ٢٣ يونيو ٢٠٢٢م، فيما ستستضيف جنوب إفريقيا القمة المقبلة.

ويمثل عدد سكان دول المجموعة ٤٢ ٪ من سكان العالم، فيما يزيد الناتج المحلي الإجمالي لها عن ثلث الناتج الإجمالي العالمي. وتستحوذ الصين على أكثر من ٧٠ ٪ من اقتصاد المجموعة، فيما تملك الهند حوالي ١٣٪، وروسيا والبرازيل حوالي ٧ ٪ لكل منهما، وجنوب إفريقيا ٣ ٪، حسب تقدير صندوق النقد الدولي.

ونظرًا لقيام التكتل على مبدأ التنافس فإنه لا يمانع، بل يشجع، الدول الراغبة في الانضمام إليه، ليصبح أعلى كتلة اقتصادية نامية في العالم؛ ففي خطابه في القمة الأخيرة للتكتل، صرح الرئيس الصيني بالقول: «يتعين علينا التمسك بالانفتاح والشمول، وحشد الحكمة والقوة الجماعية. إن مجموعة بريكس ليست ناديًا حصريًا، ولا دائرة ضيقة تقصي الآخرين، بل هي عائلة كبيرة يتبادل الشركاء فيها الدعم والمساعدة للسعي إلى التعاون والكسب المشترك».

وقد صرح رئيس إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية في وزارة الخارجية الصيني (لي كيكسين) في إحدى المناسبات، أن عددًا من الدول أبدت اهتمامها بالانضمام إلى مجموعة البريكس؛ وذكر منها: إندونيسيا، وتركيا والسعودية، ومصر، وإيران، والأرجنتين. وأشار إلى أن دول البريكس لا تمانع ذلك لحاجتها إلى التوسع، وضم «وجوه جديدة.“

٣. تكتل شنغهاي للتعاون:

تأسس هذا التكتل في ٢٦ أبريل ١٩٩٦م، باسم (خماسية شنغهاي) وكان يضم: الصين وروسيا وطاجيكستان وكازاخستان وقرغيزستان. وأُعلن التأسيس رسميًا في ١٥ يونيو ٢٠٠١م. وفي ١٩ سبتمبر ٢٠٠٣م، دخل ميثاق التكتل حيز التنفيذ.

وفي عام 2017م، انضمت إليه كل من: الهند وباكستان. وفي سبتمبر ٢٠٢١م، تقدمت إيران بطلب للانضمام، وتمت الموافقة والتصديق على طلبها ــ عقب إنجازها لإجراءات العضوية وإعداد الوثائق اللازمة لها ــ في قمة سبتمبر ٢٠٢٢م. وتمثل دول التكتل نحو نصف سكان العالم، ويشكل ناتجها الإجمالي أكثر من ٢٠ في المئة من ناتج الاقتصاد العالمي.

وإضافة إلى أعضاء التكتل الرئيسيين، انضمت إليه دولتان بصفة (مراقب) من أجل الحصول على العضوية الكاملة، وهما: أفغانستان ومنغوليا؛ فيما انضمت إليه سبع دول بصفة (شريك فعلي في الحوار) الخاص باجتماعات التكتل، وهي: بلاروس وأرمينيا وأذربيجان وكمبوديا ونيبال وسريلانكا وتركيا، فيما تقدمت ست دول بطلبات للمشاركة كشركاء حوار، وهي: مصر وقطر والسعودية والكويت والإمارات والبحرين.

مكاسب مجلس التعاون من الانضمام للتكتلات:

يمكن إجمال المكاسب التي ستجنيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من انضمامها إلى عضوية التكتلات الاقتصادية السالفة فيما يلي:

أولاً: تحقيق العديد من الامتيازات الاقتصادية والتجارية، مثل: ارتفاع مستوى الإنتاج ووفرته، وتطوير التجارة البينية، وفتح أسواق جديدة، وإيجاد تجارة حرة، وتدفق أنواع الاستثمار، مما يسهم في تهيئة المناخ الملائم لرفع مستويات التنمية بمختلف أشكالها ومجالاتها، وتوفير فرص عمل بين الدول الأعضاء، وتحسين معدل التبادل الدولي، وفتح مجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، والنهوض بالبنى التحتية لكل دولة... إلى غير ذلك من الامتيازات التي لا يمكن للدول غير المنضمة للتكتل الحصول عليها.

> الانضمام إلى تكتلات إقليمية أو دولية أكثر اتساعًا وأعلى قدرة على تقديم الدعم ضرورة هامة وملحة

ثانياً: رفع القدرة الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال توزيع الأدوار والوظائف بما يتناسب مع طبيعة كل عضو، وما يضيفه من مزايا للتكتل ككل.

ثالثًا: تحقيق الأمن، وتوفير الحماية لاقتصاد الدول الأعضاء من أضرار المنافسة الاقتصادية للدول المنضمة لتكتلات أخرى؛ فضلًا عن مخاطر العولمة والشركات المتعددة الجنسية، وغيرها من المخاطر الاقتصادية؛ وخصوصًا في فترات الركود الاقتصادية والحاجة لحماية الإنتاج المحلي؛ ما يجعل الانضمام إلى التكتل بمثابة عضوية تأمين لكل دولة من دوله.

رابعًا: ضمان الاستقرار والاستمرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية من خلال التعاون والدعم المتبادل بين دول التكتل.

خامسًا: تضييق مجال الخلافات السياسية والأيديولوجية بين الدول الأعضاء، عبر تغليب المصالح الاقتصادية المتحققة للجميع من خلال الاندماج في التكتل، والعمل على ما يحقق له التقدم على غيره من التكتلات المنافسة.

سادسًا: تهيئة المناخ للتقارب الفكري والثقافي والسياسي والإعلامي والتعليمي بين الدول الأعضاء، بما يمهد لاتساع نطاق التكتل ليشمل المجالات المذكورة ولا يقتصر على المجال الاقتصادي وحده؛ وهو ما يجعل التكتل أكثر قوة وثقلًا ونفوذًا في محيطيه الإقليمي والعالمي.

سابعًا: استفادة أعضاء التكتل مما يتوفر لدى البعض منهم من امتيازات إقليمية ودولية، فوجود عضوين كالصين وروسيا في التكتلات الاقتصادية التي أوردناها سابقًا، يفيد باقي أعضاء التكتل مما لديهما من امتيازات سياسية، كعضويتهما في مجلس الأمن الدولي، وقدرات اقتصادية وتقنية عالية ومتقدمة؛ حيث يتوفر لدى الصين فوائض تجارية هائلة، واحتياطات مالية من العملات الأجنبية تبلغ (٣,٦) ترليون دولار، فضلًا عن كونها الدولة الرائدة في اقتصاديات الحجم والإنتاج الهائل والتكلفة المنخفضة، مما يمنحها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية.

ثامنًا: دعم عناصر قوة الدولة الأخرى: السياسية والعسكرية والدبلوماسية والمعلوماتية والاجتماعية... وغيرها، حيث تتكامل تلك العناصر ويعزز بعضها بعضًا، ولا تعمل في خدمة الدولة منفصلة؛ بمعنى أن التكتل الاقتصادي تمهد له وتخدمه وتمكنه القوة الدبلوماسية للدولة، وقواها الاجتماعية/ المعلوماتية.

تاسعًا: توظيف العلاقات الثنائية بين بعض أعضاء التكتل في حل ما بين

أعضائه الآخرين من أزمات وخلافات؛ ولنذكر، على سبيل المثال، إمكان الاستفادة من وجود الصين وروسيا كعضوين رئيسيين في البريكس وشنغهاي ــ في حال انضمام دول مجلس التعاون للتكتلين ــ لإقناع إيران بالتخلص من حلّتها الثورية، كما فعلت الصين نفسها منذ عقود، والتوقف عن سياستها العدوانية تجاه الدول الخليجية، والكف عن دعم الجماعات والميليشيات الإرهابية تنفيذًا لأحد المبادئ التي قامت من أجلها منظمة شنغهاي، وهو محاربة الإرهاب، وتنفيذًا لمبدأ التعاون بين الدول الأعضاء.

تحديات ومخاطر الانضمام للتكتلات الاقتصادية

على الرغم مما يمكن لدول الخليج العربية تحقيقه من امتيازات عبر انضمامها للتكتلات الاقتصادية المشار إليها، إلا أن هنالك تحديات وعقبات تعترض هذه الخطوة، ومنها:

- عدم توفر القناعة السياسية لدى كل دول المجلس بشأن الانضمام لتلك التكتلات، فقد اتضح لنا من خلال ما أوردناه بشأن الدول الراغبة في الانضمام لبعض التكتلات، أن مساعي دول الخليج العربية في هذا الاتجاه تمت بصورة منفردة، ولم تتم تحت مظلة مجلس التعاون.

- إثارة حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية، لما قد يترتب على عضوية دول الخليج العربية في تلك التكتلات من آثار اقتصادية وسياسية وعسكرية سلبية، وتداعيات مستقبلية ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها تهدد مصالحها.

- انضمام إيران، أو طلبها الانضمام، إلى التكتلات المقترحة؛ حيث يمكن لإيران كعضو بتلك التكتلات أن تتحفظ على انضمام دول الخليج العربية لها؛ كما يمكن أن تتحفظ بعض الدول الخليجية على الانضمام لتلك التكتلات لوجود إيران بها.

- اكتفاء بعض الدول الخليجية بما لديها من علاقات اقتصادية وطيدة ــ ثنائية أو جماعية ــ مع بعض الدول الكبرى في تلك التكتلات، كعلاقات دول المجلس الاقتصادية مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند ... وغيرها؛ وتكمن خطورة هذا التحدي في تفويت فرص الاستفادة من الانضمام إلى التكتل بكل أعضائه واستمرارية هذه الاستفادة فيما لو تعرضت العلاقات الثنائية للتوقيف أو الانقطاع لأي سبب.

التوصية

وعلى الرغم مما طرحته الورقة من أهمية الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، فإنها توصي بالعمل على إحياء المشروع الاقتصادي العربي الشامل، الذي يخدم مصالح الدول العربية كافة، شريطة أن يتسم بالموضوعية والواقعية؛ وإزالة ما يعترضه من عقبات فنية وإدارية، ومناكفات وخلافات سياسية وفكرية، والأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الحديثة، التي تمكنه من مواجهة التحديات والتعامل الإيجابي مع التكتلات الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال الالتزام بالشفافية واستحداث التشريعات والأنظمة والقوانين، التي تعنى بتحسين

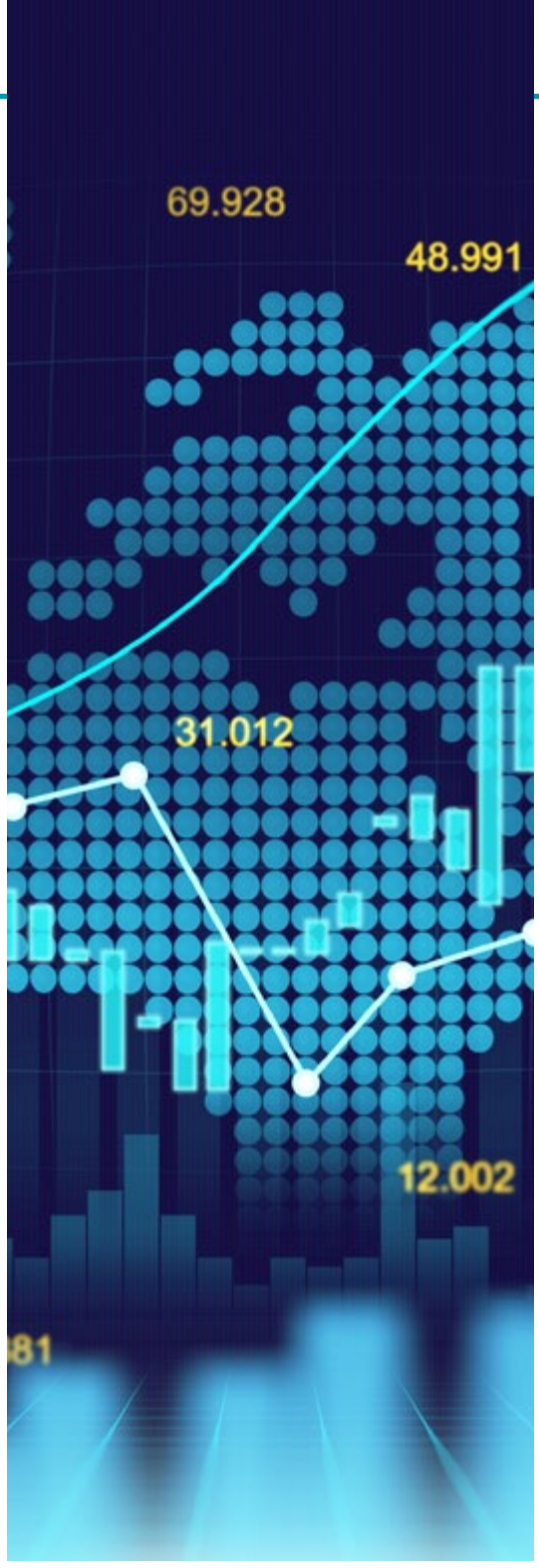

المناخ الاستثماري في الدول العربية، وتعمل على توفير الضمانات الكافية للاستثمارات، وتحسين أداء القضاء التجاري ووسائل تنفيذه.

وإذ توصي الورقة بإحياء المشروع الاقتصادي العربي بما يتطلبه من تضامن عربي حقيقي وفعال، فإنها لا تلغي البدائل الأخرى أو تستبعدها، بقدر ما تطمح إلى تحقيق حلم قومي طالما راود الدول والشعوب العربية، منذ تأسيس جامعة الدول العربية في خمسينيات القرن الماضي؛ وما زال يراود أجيال اليوم، لأن تحقيقه ــ فيما لو تم بالصورة المرجوة ــ سيكون هو الأبقى والأجدى لحاضر الأمة ومستقبلها، ليس في شأنها الاقتصادي فحسب، بل وفي جميع شؤونها الأخرى.

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

www.grc.net